

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٨٤

الأربعاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الساعة ٢٢/٢٥

نيويورك

الرئيس: السيد كومالو (جنوب أفريقيا)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف

إندونيسيا السيد كليب

إيطاليا السيد سباتافورا

بلجيكا السيد فريكي

بنما السيد سويسكم

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي

الصين السيد ليو زغين

فرنسا السيد ريبيير

فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ

كرواتيا السيد فيلوفيتش

كوستاريكا السيد أورينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوارى

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2008/251)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

08-32470 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٢٥/٢٢

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء

الغربية (S/2008/251)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل إسبانيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة أعزمت، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دي بالاسيو إسبانيا (إسبانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/284، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، إسبانيا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/251، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أوربينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

كما قلت أنتم، يا سيدي، ما أجريناه في قاعة المشاورات كان استعراضا أوليا. ووفد بلادي حريص على تسجيل مناقشتنا هنا اليوم في المحضر الرسمي. لذلك أود أن أطلب إلى الوفود الحاضرة السماح لي بتكرار وإيجاز ما قيل في وقت سابق.

قلت في البداية إنه عندما قدمت كوستاريكا ترشيحها إلى أعضاء المنظمة لعضوية مجلس الأمن فإننا فعلنا ذلك على أساس برنامج سياسي يتضمن مبادئ واضحة ومحددة متمسك بها دائما. لقد قدمنا أنفسنا باعتبارنا بلدا متفانيا في احترام القانون الدولي بلا قيود وبلدا مهتما بذلك، ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى بلد ربط أمنه بتعددية الأطراف والقانون الدولي طوال السنوات الـ ٦٠ الماضية. وقدما أنفسنا أيضا باعتبارنا بلدا يحمي ويشجع احترام حقوق الإنسان لجميع البشر دون استثناء أو الكيل بمكيالين أو تسييس لهذه القضية. هذا هو تاريخنا بصفتنا دولة وتلك هي القيم الأساسية التي نود أن نشهد تعزيزها في المنظمة.

وفي حملتنا تلك شددنا أيضا على سجلنا القصير ولكنه البارز في التشجيع على ضرورة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ففي عام ١٩٩٧، أشارت مذكرة من السفير بيروكال إلى أساليب عمل المجلس. وقمنا مع أعضاء آخرين

قبل مجرد أسبوع النص الذي نحن على وشك التصويت عليه والذي لا يزال وفد بلادي يصر على إدراج بعض التعديلات فيه.

وترى كوستاريكا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يسهل الحلول للقضايا الدولية المدرجة في جدول أعماله. وكما قلنا في المناقشة المعنية بالشرق الأوسط، ينبغي للمجلس أن يكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. ينبغي ألا نأتي هنا للدفاع عن مصالح أطراف معينة في صراع أو عن المصالح الخاصة لأي وفد. بل ينبغي أن نشجع الحلول العادلة والمنصفة والدائمة للمشاكل التي تمس السلام والأمن الدوليين.

وإذا كان يُراد للمجلس أن يكون جزءا من الحل في الصحراء الغربية يجب أن يكون المجلس متحدا. وهذا ما عملنا من أجل ضمانه ولذلك سحبنا تعديلاتنا المقترحة للنص. وسنواصل الدعوة بوضوح وبحسم لأجل التوصل إلى حل سياسي وعادل ودائم يكون مقبولا لجميع الأطراف، وحسبما يطالب القراران ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧). وينبغي السعي إلى حل لقضية تقرير مصير شعب الصحراء الغربية في إطار المفاوضات الجارية بين الأطراف، التي ينبغي أن تقوم على مبادئ وأحكام القانون الدولي، لا سيما تلك التي تحكم عمل المنظمة في مجال إنهاء الاستعمار، ولا سيما قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، اللذان ينصان على الانضمام الطوعي إلى دولة أو إعلان الاستقلال باعتبارهما النتيجة المنطقية لتقرير المصير.

ولقد عملت كوستاريكا بصورة بناءة وأبدت مرونة وإبداعا، واليوم تبدي تواضعها، على الرغم من دينامية التفاوض الخاصة التي واجهناها. واقتراحاتنا من أجل تحسين الفقرات المتعلقة بحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي لم ترد أبدا في النص ولم يتم التفاوض عليها في المشاورات.

في المنظمة بتشكيل ما يسمى مجموعة الدول الصغيرة الخمس، التي قدمت مقترحات من أجل جعل المجلس أكثر فعالية وضمان أن تحظى إجراءاته بشرعية أكبر. وطالبنا بأن يكون المجلس أكثر شفافية وشمولية، وما زلنا نفعل ذلك بوتيرة مستمرة وبقوة.

ولذلك لن يندهش أحد من أن كوستاريكا تشعر بأنها ملتزمة بالإعراب عن قلقها إزاء الطريقة التي تم بها التفاوض على مشروع القرار الذي نحن على وشك التصويت عليه، أو من أنها ملتزمة بالإعراب عن صعوبة فهمنا للرفض التام لإدراج عناصر ينبغي، في رأينا، أن تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع القرار.

ومن الصعوبة لكوستاريكا على وجه الخصوص أن تتفهم المعارضة لإدراج إشارة إلى عنصر حقوق الإنسان في نص مشروع القرار. لقد اقترحنا أثناء عملية التفاوض خيارين لإدراج هذه الإشارة. واليوم أدهشنا تهديد ممثل الاتحاد الروسي بممارسة اعتراض إجرائي على أية إشارة إلى حقوق الإنسان، رغم أن مسألة حقوق الإنسان هذه هي موضع اتهامات متبادلة بين كلا الطرفين، وأن عدة وفود أثارتها في المشاورات، وأن إشارات عديدة إليها وردت في تقارير الأمين العام. فالأمين العام بان كي - مون يشير في أحدث تقرير له إلى واجب الأمم المتحدة بأن تدعم معايير حقوق الإنسان في جميع عملياتها، بما في ذلك عملية الصحراء الغربية، ويشير إلى ضرورة تنسيق العمل في هذا المجال.

ولا يمكن لكوستاريكا أن تتفهم الأسباب التي سيقى لرفض إدراج إشارة محددة إلى إطار القانون الدولي عندما ندعو الطرفين إلى اتخاذ موقف واقعي في المفاوضات، ولا نفهم حقيقة استبعاد مجموعة الأصدقاء لأعضاء مجلس الأمن عند إعداد نصوص مشاريع القرارات وعند حشد توافق الآراء. وفي هذه الحالة، قدمت لنا مجموعة الأصدقاء

الإجرائي. وقد تناولت الوضع بشأن التصويت على مشروع قرار لم توافق عليه عاصمتنا. وأود أن أضيف أن وفودا أخرى اعترضت على إدراج هذه التعديلات في نص القرار لنفس الأسباب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلى الآن ببيان قبل

التصويت بصفتي الوطنية.

تبين عملية التفاوض بشأن مشروع القرار المعروض علينا مرة أخرى أن فريق الأصدقاء لا يهتم بشكل حقيقي بالتفاوض مع مجلس الأمن حول النص الذي قدمه. وما أن يتوصل فريق الأصدقاء إلى اتفاق، فإنهم يصرون على أنه "منحوت من الصخر" ولا يجوز تغييره جوهريا. ومن واقع خبرتنا السابقة حول هذه المسألة في المجلس، فقد رفض فريق الأصدقاء مرة أخرى التجاوب مع أية تغييرات جوهرية في النص الذي اتفق عليه الأصدقاء في البداية. وخلافا للنتائج الأخرى للمجلس، لم تكن هناك، مرة أخرى، محاولة حقيقية للتوصل إلى حل توافقي بشأن الفقرات التي توجد خلافات بشأنها حتى يمكننا التأكد من أن النص متوازن. ومن خلال هذه العملية، فإن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة، قوضت سلطته بمجموعة من البلدان والأفراد ذوي التفكير المماثل ممن اختاروا أن يقرروا مصير شعب الصحراء الغربية. أما بخصوص نص مشروع القرار، فيود وفد بلادي أن يشير إلى النقاط التالية.

قد تُفسر كلمة "الواقعية" على أنها تعني ضمنا أن

المجلس يؤيد رأي المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن الواقع السياسي والشرعية الدولية. ولا يمكن لأي دولة أو فرد أن يسبغ على نفسه حق إنكار الحق في تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. ويمكن أن يشكّل ذلك التفسير سابقة قد تستخدم في حالات أخرى كثيرة. هل سنقول لشعب

هناك الكثير مما يُستشف من هذه العملية التفاوضية وهي لا تخدم تعزيز شرعية المجلس وشفافيته. قد يكون التقدم بطيئا، كما يقولون، ولكننا أعربنا عن قلقنا وحافظنا على موقفنا في المفاوضات ودافعنا عن الأفكار والمبادئ التي ارتكزت عليها حملتنا لنيل المقعد الذي نشغله الآن في المجلس.

في أول تعديل اقترحنه، طلبنا إدراج عبارة "ضمن إطار القانون الدولي" في الفقرة ٢، وحيث يصبح نصها عندئذ كما يلي:

"يصادق على التوصية الواردة في التقرير بدعوة الطرفين إلى التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية، ضمن إطار القانون الدولي، لما لذلك من أهمية جوهريّة في الاحتفاظ بزخم عملية المفاوضات".

كما اقترحنا تعديلا لإضافة فقرة جديدة إلى المنطوق نصها كما يلي:

"يطلب إلى الطرفين أن يلتزما بإجراء حوار مستمر وبناء مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بهدف ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية".

وقد سحبتنا تعديلينا المقترحين بهدف تعزيز التوصل إلى توافق في الآراء وكدليل على احترامنا لهؤلاء الذين أصغوا إلينا عندما أردنا أن نعرض آراءنا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): أود أن أعرب عن دهشتنا لأن ممثل كوستاريكا - التي لها في العادة علاقات صداقة مع الاتحاد الروسي - عمد في بيانه إلى تشتيت زخم المناقشة التي جرت في إطار المشاورات في مجلس الأمن. لقد طرح سفيرنا حججا تختلف اختلافا كاملا في طبيعتها عن الاعتراض

وقد رفض مقدمو مشروع القرار مرة أخرى إدراج أي إشارة إلى حقوق الإنسان في مشروع القرار، بالرغم من أن الأمين العام يواصل تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب كلا الطرفين - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) والمغرب - عن قلقهما بشأن حقوق الإنسان في رسالتهما الأخيرتين إلى الأمين العام.

ويتعجب وفد بلادي بشدة لأن بعض أعضاء المجلس يستعملون بطريقة انتقائية في إعلان رأيهم بشأن أوضاع حقوق الإنسان في بلدان ليست حتى على جدول أعمال مجلس الأمن، مثل ميانمار وزمبابوي، ولكنهم يرفضون أن يتناولوا انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، التي يواجهها المجلس منذ عقود من الزمان. إن الكيل بمكيالين، يولّد لدى المجتمع الدولي انطباعاً واضحاً بأن مجلس الأمن، ببساطة، لا يهتم بحقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية.

ومع ذلك، يدعو مشروع القرار الطرفين - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) والمغرب - إلى مواصلة التفاوض من حيث بدأت المفاوضات التي جرت بعد اتخاذ القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) على أساس الاقتراحين. ولهذا السبب، وبالرغم من الشواغل الجادة التي تحيط بمشروع القرار، سيصوت وفد بلادي لصالح القرار على أمل أن يتمكن شعب الصحراء الغربية يوماً ما، ومن خلال عملية التفاوض وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، من الحصول على حقه في تقرير المصير.

أستأنف الآن عملي بصفتي رئيس المجلس.

أجري تصويت برفع الأيدي.

فلسطين إنه ينبغي أن يكون واقعياً لأنه لن يستطيع أن ينال حريته بسبب دولة إسرائيل القوية؟ وفي الواقع، هل سنقول لشعب صربيا أنه يجب أن يقبل كوسوفو كحقيقة واقعة بسبب ما حدث؟ إن هذه المحاولة ستضع القانون الدولي جانباً لصالح المبدأ القائل إن "القوة هي الحق".

إننا نؤكد أن كلمة "الواقعية" الواردة في نص القرار تتصل بالمفاوضات وليست لها علاقة بأي نتيجة. والقرار، الذي يقتضي أثر تقرير الأمين العام، يدعو كلا الطرفين - الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) والمغرب - إلى التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية، فهما أساسيان للاحتفاظ بزخم عملية المفاوضات.

ويرحب القرار "بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية والرامية إلى المضي قدماً بالعملية صوب التسوية". لقد تغير سياق وأهمية الإبقاء على هذه العبارة. لقد أدت هذه العبارة، للأسف، إلى غموض مدمر ونتج عنها، لسوء الحظ، بعض التأويل لاتجاه نية المجلس إلى تفضيل اقتراح على الآخر.

ويكرر وفد بلادي، بوصفه عضواً في المجلس الذي كان جزءاً من المفاوضات حول نص القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧)، تأكيد تفاهمنا على أن نص القرار واضح، وأن المجلس يحيط علماً بالاقتراحين كليهما، وأن المجلس دعا الطرفين إلى الدخول في مفاوضات على أساس هذين الاقتراحين. وأي محاولة لتقديم اقتراح على الآخر قد تقوّض عملية المفاوضات وقد تأتي بنتيجة عكسية بالنسبة لروح المفاوضات التي قد تجري في المستقبل على أساس هذين الاقتراحين. وينبغي أن يبقى المجلس والمبعوث الشخصي للأمين العام موضوعيين دون محاولة إجهاض أي وضع نهائي للمفاوضات.

المؤيدون:

أهمية حيوية، ويسرها أن المجلس قد جدد ولايتها سنة كاملة؛ ونعرب عن تقديرنا لتحقيق ذلك بتوافق الآراء.

ونرجو أن يسمح هذا للطرفين بالانخراط على نحو مستمر ومكثف وخلاق في البحث عن حل. وتشجعا لهما على ذلك، نعزم توسيع نطاق مشاركتنا بالذات معهما على مدى الأسابيع والأشهر المقبلة. ونحن من جانبنا نتفق مع السيد فان والسوم في تقييمه المتمثل في أن قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارا واقعا لتسوية الصراع، وأن الحل الوحيد الممكن عمليا هو الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية. ولذلك، نرى أن ينصب التركيز في جولات المفاوضات المقبلة على تصميم نظام للحكم الذاتي مقبول من الطرفين ويتمشى مع طموحات سكان الصحراء الغربية.

وفي هذا الصدد، طرحت المغرب بالفعل اقتراحا وصفه مجلس الأمن بأنه جدي وذو مصداقية، ونحث جبهة البوليساريو على الدخول في مفاوضات مع المغرب بشأن تفاصيله، أو تقديم اقتراح شامل من عندها بخصوص الحكم الذاتي.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): باتخاذ القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، أعرب المجتمع الدولي بالإجماع عن ترحيبه بانتهاء جمود الموقف بالصحراء الغربية، وذلك ببدء المفاوضات دون شروط مسبقة وببنية حسنة. وعدم إحراز نجاح في مفاوضات ماهاسييت يقوض البحث عن حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، يتم التفاوض بشأنه تحت رعاية الأمم المتحدة ويسمح لشعب الصحراء الغربية بتقرير المصير. ويشكل استمرار الوضع الراهن في الصحراء الغربية عقبة تحول دون تكامل المغرب وازدهاره، كما يشكل خطرا على استقرار المنطقة برمتها.

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينافاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨١٣ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون أن يدلوا ببيانات بعد التصويت.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): وددت أن أركز ملاحظاتي على المسألة المعروضة علينا، وسأفعل ذلك. ولكن ذلك لا يعني أننا نوافق على تأويل العملية التي أدت إلى اعتماد هذا القرار أو عرض الحجج التي قدمها أعضاء المجلس حول المسائل المحددة التي أثارها السفير أورينا والسفير كومالو التي تبين جوهر المسألة. ولكن اسمحوا لي أن أركز على المسألة كما نراها أمامنا.

لقد طال أمد النزاع المتعلق بالصحراء الغربية كثيرا، مما يثير التوترات ويتسبب في معاناة إنسانية ويجول دون تحقيق تقدم نحو الاندماج الإقليمي في شمال أفريقيا. وبقيني أننا جميعا حول هذه الطاولة نتوق إلى حل سياسي لهذا الصراع يتفق عليه الطرفان. ولكن أربع جولات من المناقشات التي جرت في إطار مبادرة التسوية الأخيرة تؤكد صعوبة التوصل إلى هذا الحل، بالرغم من جدية المبعوث الشخصي للأمين العام، بيتر فان والسوم، وتفانيه وإخلاصه.

ونظرا للافتقار إلى تسوية، ترى حكومتي أن للرسالة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تتمسك بوركينا فاسو بموقف ثابت، هو تشجيع الطرفين على المثابرة على طريق المفاوضات، لأن الطرفين المعنيين في رأينا هما وحدهما اللذان يمكنهما حل خلافتهما، وذلك بدعم من المجتمع الدولي بطبيعة الحال. ونرى أن القرار الحالي يشجع الطرفين على الاستمرار في المفاوضات، ولهذا السبب تؤيده بوركينا فاسو؛ فهذا الاعتبار بالغ الأهمية لبلدي. وفي رأينا أن إظهار التشجيع للطرفين أمر يتصف بالأهمية القصوى حتى يواصل المفاوضات من منطلق حسن النوايا والتوصل إلى حل وسط فعال.

ونحن نحترم آراء الوفود التي أعربت عن وجهات نظر مختلفة، ونشكرها على تفهمها، الأمر الذي مكنا من اتخاذ هذا القرار بالإجماع. ونرجو أن يسهم هذا القرار الجديد، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، في إحراز تقدم في المفاوضات التي بدأها الطرفان بالفعل، وخاصة في ما يتعلق بالنظر في المسائل الموضوعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وقبل أن أرفع الجلسة، أود بصفتي الوطنية أن أشكر الأمين العام والمترجمين الشفويين وأعضاء المجلس، الذين جعلوا هذا الشهر مفيدا جدا لرئاسة المجلس. وأشكرهم على ما قدموه لي من دعم.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٣/٠٠

وقد رحب مجلس الأمن بالإجماع، بموجب القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية لوضع خطة للحكم الذاتي في الصحراء الغربية. وتلك ليست بالطبع شرطا أساسيا: فخطة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب تشكل أساسا للتفاوض الجدي والبناء بهدف إيجاد تسوية عن طريق التفاوض بين الطرفين، في ما يتعلق بمبدأ تقرير المصير، الذي نحن ملتزمون به.

وقد أحطنا علما مع الاهتمام بتقييم المبعوث الشخصي للأمين العام، الذي يكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2008/251). ونعرب عن تقديرنا مرة ثانية للأمين العام ولبعوثه الشخصي على ما يبذلان من جهود لتسوية مسألة الصحراء الغربية.

وباتخاذ القرار الحالي، يدعو مجلس الأمن الطرفين إلى اعتماد الواقعية وروح التوفيق لكي تنتقل المفاوضات إلى مرحلة أكثر كثيفا وموضوعية. ونرجو أن يظل مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة في المنطقة، على استعداد لدعم المفاوضات الجارية، كما جاء في القرارين ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) وفي القرار الحالي.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

يتسم الصراع في الصحراء الغربية، كما يعلم الأعضاء، بأهمية شديدة لبلدي، ليس لأنه مشكلة أفريقية فحسب، وإنما أيضا بسبب الخطر الذي يحتمل أن يشكله في كل يوم، بعد ٣٠ عاما من المحاولات للتوصل إلى تسوية. وفي هذا الصدد،